

تقرير

لبنان يواجه العاصفة... تكرر



ماذا لو ترك حزب الله لحكومة التكنولوجيا أن تعالج حرب الشوارع؟ (هينم الموسوي)

عوني أيضاً عن استهداف جنبلات، فيما ارتفعت حدة التشنج في الردود المتبادلة بين جنبلات والمستقبل من جهة وجنبلات والقوات اللبنانية من جهة أخرى.

هذه اللات التي لا تزال على حالها، يقابلها تمسك فريق 8 آذار بحصة 11 وزيراً في حكومة ثلاثينية، وسط معلومات عن أن الصيغ التي طرحت راوحت بين ثلاث عشرات و12 - 10 - 8، قبل أن ترسو التشكيلة على ما بدأ يتسرب منها.

وفيما تتحفظ قوى 8 آذار عن كشف أوراقها في كيفية مواجهة أي تطور دراماتيكي كمثل إعلان سليمان وسلام حكومة امر واقع، فإن لدى هذا

بشروط راوحت بين المعتدلة والقوية. فلا تأليف الا ضمن سلة متكاملة، ولا حكومة جديدة بفعل الأمر الواقع الذي استعادت فيه الرياض حضورها في لبنان. واستطراداً، لا حكومة تكنوقراط بصفة ثلاثية بين رئيس الجمهورية وقوى 14 آذار والرئيس المكلف.

لاحقاً كرر جنبلات تعهده في اتصال مباشر مع قيادة حزب الله ومع الرئيس نبيه بري التزامه الحكومة الوطنية وعدم التصويت على حكومة تكنوقراط. أسهم التعهد في تبريد الاجواء على خط الرباطية - المختارة بعدما امتنع جنبلات عن تكرار شروطه علناً بعدم توزيع عونيين في «الخط» و«الاتصالات». قابله امتناع

النيابية وما قد ينتج منه من إلغاء مفاعيل الطائف والانتقال الى مؤتمر تأسيسي.

لكن رئيس الجمهورية والرئيس المكلف سائران على ما يبدو في منحى مختلف. ففي اعتقاد شخصيات سياسية مشاركة في الاتصالات بين مختلف القوى، أن تشكيل الحكومة سيصبح في غضون ايام امراً واقعاً، وأن رئيس الجمهورية والرئيس المكلف حريص كل منهما على حصة وازنة في التشكيلة الحكومية، ويعكس إصرارهما على هذه الحصة توزيع شخصيات من فريق عملهما من غير المرشحين للنيابة وحفاظاً على دورهما المحوري في المرحلة التي تسبق إجراء الانتخابات النيابية، ولا سيما بالنسبة إلى إعداد قانون الانتخاب، على أن تسرع وفق ذلك خطوات البحث في قانون للانتخاب، وترجاً للانتخابات لأشهر عدة لأسباب تقنية. وأكدت معلومات هذه الشخصيات أن المشروع المختلط هو الذي سيسلك طريقة نحو التطبيق في ضوء تسويات على النسب بين الاكثرية والنسبي، باتت تحظى بشبه اجماع، مع تعديل دوائر جبل لبنان لضمان موافقة رئيس جبهة النضال ولید جنبلات عليها.

وتدافع هذه الشخصيات عن مسار يسلكه رئيس الجمهورية في إطار سعيه الى حكومة لا تُعدّ حيادية، نظراً الى «الهوى السياسي» لكل شخصية مرشحة، ما يعني أنها ستمثل كل الاطراف في صورة غير مباشرة، بما في ذلك حزب الله. وبحسب هؤلاء فإنه لا يمكن مطلقاً بعدما دخلت الدول الغربية والعربية على خط دعم سلام، الإتيان بحكومة تكرر فيها تجربة حكومة الرئيس سعد الحريري والتجاذبات التي فجرتها، على أبواب متغير اقليمي على بعد كيلومترات قليلة من لبنان.

8 آذار: تعهدات جنبلاتية في المقابل، ذكرت مصادر مطلعة على الاتصالات الجارية بين قوى 8 آذار أن هذه القوى لا تزال على موقفها الراض لحكومة التكنوقراط، بعدما سربت قوى 14 آذار تشكيلة حكومية. وهذا الرفض القاطع على اكثر من مستوى يستند الى سلسلة معطيات.

فمنذ مساء الخميس 4 نيسان الجاري، أي لحظة تأكد فيها الإجماع، بعد موافقة قوى 8 آذار على اسم سلام كخلف للرئيس نجيب ميقاتي، كانت محصلة المحادثات بين هذه القوى وجنبلات سلسلة لاءات مرفقة

يستبق لبنان العواصف الإقليمية والتحديات الأمنية بحكومة تكنوقراط، لم يشهدها لبنان منذ أعوام طويلة. فيما لا تزال مواقفها طرفي 8 و14 آذار على حالها من الأزمات

هيام القصيفي

اي حكومة تكنوقراط يمكن ان تواجه التحديات الامنية التي يقبل عليها لبنان في ظل الاستحقاقات السورية الداهية، وبعد اعلان جبهة النصرة في سوريا مبايعتها لرئيس القاعدة ايمن الظواهري؟

واي حكومة تكنوقراط تطفئ الاحتكاكات الطائفية والمذهبية التي قد تشعلها التطورات السورية في لحظة إقليمية متفجرة، في بيروت او الجبل او البقاع او الشمال؟ وماذا لو ترك حزب الله لحكومة التكنوقراط ان تعالج حرب الشوارع، او ترك المستقبل للتكنوقراط امتصاص حادثة عرسال ومفاعيلها؟

وهل يمكن حكومة تكنوقراط في أدق لحظة مصيرية يعيشها لبنان، ان تواجه الاحتمالات الفراغ النيابي في حال تعذر اجراء الانتخابات النيابية ولم يمدد لمجلس النيابي؟ وهل حكومة التكنوقراط، من دون تغطية سياسية تمثل مختلف الاقراء يمكن ان تسهم في ادارة ازمة فراغ لم يسبق للبنان ان واجهها؟

تلك هي الاسئلة التي طرحتها امس اوساط سياسية من خارج الاصطاف الراهن، ولغايات تختلف عن تلك التي تتذرع بها قوى 8 آذار لرفض الحكومة التي يريدها الرئيس المكلف تمام سلام مع قوى 14 آذار. فالخوف من ارتدادات الحرب السورية على لبنان، والانهيار التدريجي للوضع الداخلي، على مستوى المؤسسات الدستورية، تجعل من تشكيل حكومة تكنوقراط مهما كانت كفاءة وزرائها العلمية، ترفاً في غير محله، يتعدى الاشراف على انتخابات قد لا تحصل، وفي مرحلة تاريخية يشهدها لبنان، على مستوى المنعطف الخطير المتمثل بالمحكمة الدولية، وارتداداته على التشنج الطائفي، واحتمالات إلغاء الانتخابات

تقرير

«مكافحة الفساد»: الإصلاح بالنسبية و«الشيوخ»

إنشاء مجلس شيوخ منتخب على أساس المناصفة، ومجلس نواب على أساس النسبية تحضيراً لمجلس غير طائفي». ورأى أن «قانون الانتخابات هو الأصعب في عملية الإصلاح، لأن الإصلاح معطل مثل قيام الدولة المدنية وإنشاء مجلس الشيوخ وغيرها». أما نائب رئيس حزب الكتائب سجعان قزي، فتوقف أمام الخلاف القائم حول قانون الانتخاب، مستبعداً الخروج «بقانون عصري طالما أنه لا يزال يرتكز على المعايير الطائفية»، ووصف القوانين المطروحة حالياً للانتخابات بالطائفية، مشيراً إلى أن «وجود هذه الطبقة السياسية الحالية في لبنان تحول دون أي ذهنية جديدة في السياسة».

من جهته رأى مدير المركز الاستشاري

ثم تحدث الدكتور أدونيس العكرة عن مشروع اللقاء الأرثوذكسي، مشيراً إلى أن «لبنان مجتمع مركب طائفيًا، وهناك عقد بين هذه الجماعات على العيش معاً». ودعا إلى «العودة الى البدائيات، أي أن تعمل كل مجموعة على إيصال من تريده وذلك من باب تجديد العقد». وطالب العكرة ب«إقامة مجلس تأسيسي هدفه تحقيق إلغاء الطائفية ووضع قانون انتخابي لاحق خارج القيد الطائفي، وإنشاء مجلس شيوخ، ومركزية إدارية، واعتماد خطة إنمائية شاملة للبلاد، ووضع قانون عصري عابر للطوائف، وقانون مدني اختياري أو الزامي للأحوال الشخصية».

بدوره رأى النائب غسان مخيبر أن «سلة الإصلاحات الانتخابية تشمل

على أساسه وماهيته ومصير المهل الدستورية والمجلس النيابي. وعُتبر عن خشيته من أن «تضع الإصلاحات الأساسية المطلوبة في خضم الجدل والنقاش الدائرين حالياً حول النظام الانتخابي الواجب اعتماده». وأكد أن «المطلوب من القانون العتيد: تعميم حق الاقتراع وتوسيع المشاركة في الحياة السياسية، وهذا جوهر كل نظام ديمقراطي وهو يعني في لبنان إشراك الشباب عن طريق خفض سن الاقتراع من 21 الى 18 سنة، الإفراج عن العسكريين ومن هم في حكمهم المحرومين منذ عام 1934 من ممارسة حق الانتخاب، تسهيل عملية الاقتراع بالنسبة إلى اللبنانيين الموجودين في الخارج والحوّل دون تأثير المال على إرادة الناخب».

في ظل الانقسام الذي يعيشه لبنان من جراء الخلاف على القانون الانتخابي نظمت المنظمة العربية لمكافحة الفساد، حلقة نقاش عن «الانتخابات البرلمانية في لبنان - مدخل للإصلاح»، في محاولة للخروج باقتراحات تساعد على إنتاج قانون جديد من ضمن ما يطرح من أنظمة ما بين النسبي أو الأكتري.

استُهلّت الحلقة بكلمة ترحيبية للأمين العام للمنظمة الدكتور عامر خياط، أوضح فيها أن «المنظمة تسعى الى مناهضة الفساد وتوسيع مدارك الشفافية والنزاهة في جميع مرافق المجتمع». تحدّث بعده الوزير السابق الدكتور بهيج طيارة، طارحاً جملة أسئلة عن مصير الانتخابات ونوعية القانون الذي ستجري



لا مضايقات للمواطنين

نشر في الجريدة خاصتك العدد الرقم 1974 الصادر بتاريخ 2013/4/8 في الصفحة الخامسة منه تحت عنوان: «علم وخبر» ما مفاده أن الشرطة البلدية تقوم بمضايقات بحق المواطنين. إن هذا الخبر عار من الصحة، وبالتالي فإن عناصر الشرطة البلدية يقومون بواجباتهم تجاه المواطنين على نحو سليم يحفظ راحتهم وأمنهم بالتنسيق الكامل مع جميع القوى الشرعية من درك وجيش لمنع أي عمل غير قانوني. علماً أن البلدية بشخص رئيسها وأعضاء مجلسها أبوابها مفتوحة دائماً لتلقي أي مراجعة من أي نوع كان.

رئيس بلدية عاليه وجدي أمين مراد

المنح المدرسية

لست أدري إلى من أتوجه بهذه الرسالة، لكن مناسبة تكليفكم تأليف الحكومة العتيدة فرصة لأتوجه إليكم باسم عشرات الآف الموظفين في القطاع الخاص لإحقاق حق مكتسب لهم عبر سنوات وسنوات... رحلت حكومة نجيب ميقاتي تاركة وراءها ملفات عديدة ازدادت «بفضلها» تعقيداً... دولة الرئيس،

منذ عام 1993 أقرت حكومة الرئيس رفيق الحريري المنحة التعليمية للقطاع الخاص، وكانت المنحة تصرف عبر مرسوم يتجدد تلقائياً كل عام في مجلس الوزراء، ولأسباب مختلفة تحول أمرها إلى مجلس النواب...

ينتظر الموظفون في القطاع الخاص هذه المنحة على أحز من الجمر، فالعام الدراسي اقترب من خواتيمه، والمدارس الخاصة تهدد الأهالي بعدم منح إفاضة لطلابها عن العام الدراسي إن لم يسدّدوا الأقساط المدرسية، وأنت تعلم، كما أظن، مدى الضائقة التي يعانيها عمال لبنان وموظفوه، وهناك العديد من طلاب الشهادة الثانوية ممن ينتظرون هذه الإفاضة ليحق لهم المشاركة في الامتحانات الرسمية...

هل لنا أن نأمل أن يكون هذا المرسوم على جدول أولوياتك؟ إبراهيم عتياد

من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القراء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com. على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، ولا يتجاوز نصها 150 كلمة.